تحرك عاجل

اثنان من فلسطينييّ سورية يواجهان الإبعاد القسري

تتأهب السلطات المصرية لإعادة اثنين من اللاجئين الفلسطينيين قسرا إلى سورية أو غزة.
وينتمي الرجلان لمجموعة قوامها 15شخصا فروا من النزاع في قطاع غزة، سبق وأن أُعيد 13 منهم في سورية بتاريخ 14أغسطس/آب الجاري.

فر **يوسف فريد يوسف** (23 عاما) و**حمزة عيسى** (20 عاما) من سورية في عام 2013 هربا من الأزمة التي اندلعت في البلاد خلال عام 2011. وتوجها إلى غزة واقاما هناك مدة عام كامل. ثم اضطُرا للفرار من غزة جراء العملية العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في 8 يوليو/ تموز الماضي وشهدت قصفا عنيفا للقطاع جوا وبرا وبحرا.

إلا إن قوات الأمن المصرية قد ألقت القبض عليهما عقب مغادرتهما غزة من معبر رفح بتاريخ 9 أغسطس/ آب الجاري رفقة 13 لاجئا فلسطينيا آخرا قادمين من سورية. ولقد خيرتهم قوات الأمن بين العودة القسرية إلى غزة أو الإبعاد إلى سورية. وصادرت السلطات المصرية جوازات سفر أفراد المجموعة وقامت بترحيلهم إلى مركز الحجز في مطار القاهرة الدولي في اليوم التالي.

وأُعيد 13 منهم إلى سورية قسرا بتاريخ 14 أغسطس/ آب الجاري. ويواجه يوسف فريد يوسف وحمزة عيسى الآن خطر أن يتم إبعادهما قسرا أيضا. ولا يعلمان متى سوف يتم تنفيذ الأمر أو الوجهة التي سوف يتم إبعادهما إليها قسرا. كما لا يحملان معهما أي مال أو طعام.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات المصرية كي تمتنع عن إبعاد يوسف فريد يوسف وحمزة عيسى إلى سورية أو غزة قسرا؛
- ومناشدتها احترام التزامتها الدولية عملا بأحكام اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية عام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا، وتوفير الحماية الدولية للفارين من خطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو من النزاع المسلح في سورية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 26 سبتمبر/أيلول 2014 إلى:

وزير الداخلية
محمد إبراهيم
وزارة الداخلية
25 شارع الشيخ ريحان، باب اللوق
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +202 279 455 29
المخاطبة: معالي الوزير

النائب العام:
هشام محمد زكي بركات
مكتب النائب العام
دار القضاء العالي، 1 شارع 26 يوليو
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +202 2 577 4716; +202 2 575 7165
(يتم إغلاق خدمة الفاكس عقب انتهاء ساعات الدوام الرسمي؛ توقيت مصر هو توقيت غرينيتش + 3 ساعات)
المخاطبة: سيادة المستشار

ونسخ إلى:
مساعدة نائب وزير الخارجية المصرية لشؤون حقوق الإنسان
ماهي هسن عبد اللطيف
دائرة شؤون العلاقات الدولية والأمن الدولي
وزارة الشؤون الخارجية
كورنيش النيل
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: +202 2 574 9713
البريد الإلكتروني: Contact.Us@mfa.gov.eg
المخاطبة: سعادة السفيرة

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم.
ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة:

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

اثنان من فلسطينييّ سورية يواجهان الإبعاد القسري

معلومات إضافية

عقب فرارهم من النزاع في سورية، يُضطر السوريون واللاجئون الفلسطينيون المقيمون في سورية إلى الفرار الآن من التمييز الممارس ضدهم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحقهم في مصر. وفي الأشهر الأخيرة، تعرضوا للشتائم والتهديدات الموجهة إليهم عبر وسائل الإعلام وعلى ألسنة شخصيات عامة بالإضافة إلى استهدافهم بحملات اعتقال تعسفية واحتجاز غير مشروع والإبعاد القسري في بعض الحالات.

ونظرا للنزاع الدائر في سورية وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع، فينبغي اعتبار جميع الفارين من سورية لاجئين عملا بأحكام اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو اتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي لعام 1969 أو وفق أحكام الاتفاقتين معا.

وفي ضوء الشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تُرتكب في غزة حاليا، لا سيما مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وأوضاع حقوق الإنسان واستمرار توغلات القوات الإسرائيلية وتراكم المصاعب التي يواجهها السكان هناك، فتعتقد منظمة العفو الدولية أنه ينبغي اعتبار الفارين من المنطقة معرضين لخطر جدي بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان بحقهم، كما ينبغي منحهم الحماية التي تحول دون إبعادهم قسرا.

ويقيم في مصر الآن ما لا يقل عن 6000 لاجئ فلسطيني فروا من سورية. وتعتمد السلطات المصرية سياسة غير رسمية قائمة منذ أمد تهدف إلى الضغط على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كي ترفض قبول طلبات اللجوء التي يقدمها الفلسطينيون، لا سيما طلبات الفارين من سورية منهم. وبذلك، يظل اللاجئون الفلسطينيون غير قادرين على التمتع بالحماية الدولية في مصر، وذلك في مخالفة صريحة لالتزامات مصر الدولية.

وثمة فهم خاطئ شائع يعززه رفض الحكومة المصرية الوفاء بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ومفاده عدم استيفاء الفلسطينين لشروط التمتع بالحماية الممنوحة للاجئين. ويُذكر أن اتفاقية عام 1951 تستبعد من الحماية التي توفرها الفلسطينيين الذين يحصلون على مساعدات أو حماية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مناطق عملياتها وهي لبنان والأردن وسورية والضفة الغربية وغزة. وكون مصر ليست إحدى مناطق عمليات الأونروا، فتنطبق على الفلسطينيين في مصر صفة اللجوء وفق أحكام اتفاقية عام 1951. كما يستوفي هؤلاء شروط التمتع بالحماية عملا بأحكام اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969.

وأدت هذه السياسة التي تعتمدها السلطات المصرية إلى عدم تمكّن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من التدخل للدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين حتى في حال إبعادهم إلى سورية.

ولمزيد من المعلومات حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية، يُرجى الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "لبنان: ممنوعون من اللجوء: الفلسطينيون الفارون من سورية بحثا عن ملاذ آمن في لبنان" الصادر في يوليو/ تموز 2014 (رقم الوثيقة: MDE 18/002/2014).

الاسماء: يوسف فريد يوسف وحمزة عيسى

الجنس: كلاهما من الذكور

التحرك العاجل رقم 205/14، رقم الوثيقة: MDE 12/043/2014 الصادر بتاريخ 15 أغسطس/ آب 2014